

## أحكام القرآن

. @ 567 @

وقد مهدنا ذلك في الكلام على منع الوضوء بالماء المتغير بالزعفران في كتاب التلخيص .  
ومن هاهنا وهم الشافعي في قوله إنه إذا وجد من الماء ما لا يكفيه لأعضاء الوضوء كلها  
أنه يستعمله فيما كفاه ويتيمم لباقيه فخالف مقتضى اللغة وأصول الشريعة .  
أما مقتضى اللغة فإن □ سبحانه قال ( ! ! ) [ المائدة 6 ] وأراد في جميع البدن ثم  
قال ( ! ! ) فاقضى ذلك الماء الذي يقوم له بحق ما تقدم الأمر فيه والتكليف له فإن آخر  
الكلام مرتبط بأوله .

وأما مخالفته للأصول فليس في الشريعة موضع يجمع فيه بين الأصل والبدل وقد مهدنا ذلك في  
مسائل الخلاف وبهذا تعلق الأئمة في الوضوء بماء البحر وهي \$ المسألة التاسعة والعشرون \$

قال ابن عمر رضي □ عنه إنه لا يجوز الوضوء به لأنه ماء النار أو لأنه طين جهنم وكأنهم  
يشيرون إلى أنه ماء عذاب فلا يكون ماء قربة .  
وقد منع النبي صلى □ عليه وسلم حين نزلوا بديار ثمود ألا يشرب ولا يتوضأ من آبارهم إلا  
من بئر الناقة وأوقفهم عليه وهي إحدى معجزاته صلى □ عليه وسلم .  
قلنا قد قال النبي صلى □ عليه وسلم في ماء البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته